الأسس والمفاهيم النظرية للتنمية الصناعية

م.م ايهاب لطيف مخلف (*) م.م عدنان نعمة حسين (**) م.م دريد رسمي محمد (*)

ihabalani@uoanbar.edu.iq adnan.neama@ uoanbar.edu.iq duraydalkaisy@ uoanbar.edu.iq

(*) جامعة الانبار- كلية العلوم التطبيقية - هيت (**) جامعة الانبار-مركز دراسات الصحراء

الملخص:

التنمية الصناعية مفهوم واسع ينطوي على مدلولات ذات ابعاد تنموية تنعكس في مجالات عديدة، ومن خلال النتائج التنموية المترتبة على تحقيقها، ستؤثر ايجابا على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للإقليم. لذلك فقد تضمن هذا البحث عرض ومناقشة الأسس والمفاهيم النظرية لماهية التنمية الصناعية والنتائج التنموية المترتبة على تحقيقها ضمن الإقليم، بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات التنموية المعززة برؤية فلسفية واضحة لتحقيق التنمية الصناعية، مع الإشارة إلى بعض التجارب التنموية الناجحة على المستوى الدولي للاستفادة منها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: (الأسس والمفاهيم، التنمية الصناعية).

The Theoretical Bases and Concepts for the Industrial Development

Ihab Lateef mikhlif ** Adnan Neama Hussein * Durayd Rasmi Muhammed**

adnan.neama@ uoanbar.edu.iq duraydalkaisy@ uoanbar.edu.iq

ihabalani@uoanbar.edu.iq

* University of Anbar / center of desert studies **University of Anbar Appliedscinces-Heet/

Abstract

The industrial development is a wide concept which implies meanings of developmental dimensions that are reflected in many fields. This means, depending on the developmental results resulted from its achievement, that it will positively effect on the economic, social, and constructional body of the province. Therefore, this research includes presenting and discussing the

theoretical bases and concepts that concern the industrial development and the addition to deciding the developmental strategies reinforced by a clear developmentalist result resulted from its achievement within the province in philosophical vision to realize the developmental industries as well as the reference to some successful developmental experiences on the international level to get benefit from it in this respect.

Keywords: (Foundations and concepts, industrial development).

المقدمة Introduction

تعتمد الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مسيرتها التنموية على تحقيق التنمية الصناعية، لأهميتها في تحقيق التنمية المكانية الشاملة من خلال تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ضمن الإقليم. لذلك، فقد تحدد هدف هذا البحث (Research objective) في بناء رؤية نظرية لبيان ماهية التنمية الصناعية وأهميتها في تحقيق التنمية المكانية ضمن الحيز المكاني للإقليم، وذلك من خلال تبني منهجية علمية (Methodology) تعتمد على الحقائق العلمية النظرية والتطبيقية في هذا المجال، ومن ثم توظيفها برؤية فلسفية وبما يتلائم مع هدف البحث، وذلك من خلال المحاور التي اشتمل عليها هيكل البحث. والتي تتمثل بآلاتي:

١- ماهية التنمية الصناعية.

٢- استراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية ضمن الإقليم .

٣- الأبعاد التنموية لتحقيق التنمية الصناعية ضمن الإقليم.

٤- التجارب التنموية في مجال تحقيق التنمية الصناعية لدول مختارة.

١- ماهية التنمية الصناعية:

تتباين الآراء حول تحديد مفهوم التنمية (development) عموما والتنمية الصناعية (Industrial development) على وجه التحديد، لدى المختصين في هذا المجال. فهناك من يرى أن التنمية تعني جميع النتائج الايجابية فقط التي تترتب على تطبيق الخطط المختلفة وتنفيذها، فإذا كانت الخطط صحيحة وتطبيقها صحيحا، فان النتائج ستكون ايجابية وتتحقق التنمية، أما إذا كانت الخطط خاطئة وتطبيقاتها خاطئة فان النتائج ستكون سلبية وما سيتحقق هو التخلف، وهذا ما يحصل في البلدان النامية [١]. ويحدد البعض مفهوم التنمية

ضمن إطار إزالة المعوقات التنموية كافة وصولا إلى تحقيق التوازن في التنمية المكانية [٢]. كما تعرف التنمية أيضا بكونها عملية الارتقاء بالمكونات الجغرافية المتاحة وتعظيمها سواء أكانت مكونات طبيعية أو بشرية في ثنائية متكاملة متوازنة بما يخدم حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية [٣].أما مفهوم التنمية الصناعية، فهو يشير إلى (السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفوءة لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي، عموما فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء والإنتاج بالاستفادة الأنسب من مقومات النشاط الصناعي).[٤]

٢- إستراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية ضمن الإقليم:

تتطلب عملية تحقيق التنمية الصناعية اعتماد إستراتيجيات تنموية محددة تتلائم مع الواقع التنموي القائم وحجم الاستثمارات التنموية وطبيعة المؤهلات التنموية المتاحة بالإضافة إلى الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها. وفي ضوء ذلك يمكن أن نبين نموذجين من إستراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية ضمن الإقليم.

أولا: أنموذج التنمية المكانية اللامتوازنة:

يستعمل هذا النموذج لتحقيق التنمية المكانية في الأقاليم الجغرافية المتخلفة التي تعاني من ضعف حجم التخصيصات الاستثمارية والإمكانيات التنموية مما يجعلها غير قادرة على تحقيق تنمية مكانية شاملة لجميع مناطق الإقليم، لذلك فإن آلية عمل هذا النموذج تركز على توزيع الاستثمارات التنموية في أماكن ومشاريع محددة يمكن أن تشكل لاحقا أقطاب لتحقيق التنمية المكانية في الإقليم [٥] ويتطلب اعتماد هذا النموذج ، لاسيما في البلدان المتخلفة صناعيا وجود القدرة على اتخاذ القرارات وبصورة خاصة قرارات الاستثمار ، ومن ثم البحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية ، وتتمثل سياستها في تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من الصناعات القائدة [*]، وتشترط هذه الإستراتيجية أن يكون للصناعات القائدة قوة في الروابط الأمامية والخلفية ما يمكنها من إمداد القطاعات الاخرى باحتياجاتها، وهنا تبرز اهمية علاقات التشابك بين القطاعات باعتبارها الوسيلة الاساسية التي يمكن عن طريقها تحديد هذه القطاعات [٦] لاسيما وان الاستثمار في ظل اعتماد هذا النموذج يكون أكثر كفاءة من خلال التركيز على توجيه الموارد المتاحة نحو القطاعات في إيجاد دوافع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد القومي .[٧]

ثانيا : نموذج التنمية المكانية المتوازنة:

يستعمل هذا النموذج لتحقيق التنمية المكانية ضمن الأقاليم المختلفة في الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي تتوافر فيها استثمارات تنموية كافية لتحقيق تنمية مكانية متوازنة نسبيا ضمن مناطق الأقاليم المتخلفة إذ تتحدد آلية عمل هذا النموذج كالتالي: (٨)

١-تدفق استثمارات تنموية كبيرة مع القدرة على الاستثمار.

٢-تحمل تكاليف تنموية عالية بسبب ضعف خدمات البنى الارتكازية مع ارتفاع تكاليف تطويرها ضمن المناطق المتخلفة.

٣-ا لقبول بمعدلات أو مستويات غير عالية للنمو، ومن ثم مردودات اقتصادية محدودة، لاسيما خلال المرحلة الأولى للتنمية. لكن فاعلية هذا النموذج سوف تظهر خلال المراحل اللاحقة للتنمية من خلال القدرة على تحقيق مردودات اقتصادية كبيرة تسهم في تحقيق ومعالجة أهداف التنمية المكانية.

ومما ينبغي الإشارة اليه هنا، أن النمو المتوازن الذي يُشكل أساس فلسفة هذا النموذج ، لا يعني هذا أن تنمو جميع القطاعات والصناعات بمعدلات متساوية ، وذلك لأن معيار التوازن من وجهة نظر هذه الإستراتيجية هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله على منتجاته ، فنمط النمو يكون متوازنا إذا تحدد معدل نمو كل قطاع ، على أساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته (٩).

ولتحقيق تنمية مكانية متوازنة على مستوى القطر بأقاليمه يمكن الاعتماد على الخطوات الآتية (١٠) .

١- تحديد معدل النمو المطلوب على مستوى القطر وأقاليمه.

٢- حصر الإمكانات المتوافرة واللازمة لتحقيق غايات خطط التنمية المكانية وأهدافها.

٣- تحديد الغايات والأهداف المرادة من خطة التنمية المكانية في القطر وعلى المستويين القومي والإقليمي.

٤- إيجاد الموازنة والتناسق بين عناصر الخطة التنموية على مستوى القطر وأقاليمه.

عموما تبقى عملية اختيار النموذج الملائم لتحقيق التنمية المكانية ترتبط بمحددات تنموية تتعلق بشكل رئيسي بالواقع التنموي القائم، وحجم الاستثمارات، والإمكانيات التنموية

المحددة، وطبيعة الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها، بالإضافة إلى تحديات أخرى قد تواجه عملية تحقيق التنمية الصناعية ضمن الأقاليم، لاسيما فيما يتعلق بتحديد نوع الصناعة وحجمها، وتحديد الموقع الأمثل للأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى عملية الموازنة أو المفاضلة في تطوير القطاعات الاقتصادية والأنشطة الخدمية المختلفة لوجود ترابط كبير بينهما، لاسيما الأنشطة لاقتصادية الأساسية (الصناعية والزراعية).

٣- الأبعاد التنموية لتحقيق التنمية الصناعية ضمن الإقليم:

يترتب على تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم أثار ايجابية ذات أبعاد تنموية تنعكس في مجالات عديدة تتمثل بالآتي: -

أولا: - تحقق الأنشطة الصناعية المتوطنة الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة من خلال تنويع فروع الإنتاج الصناعي. مما يسهم ذلك في تنوع وزيادة فرص العمل ومن ثم زيادة الدخول المتحققة. وهذا له اثارا ايجابية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم.

ثانيا: يمارس التصنيع تأثيرات اقتصادية عديدة، لاسيما فيما يتعلق بالتغير في هيكل الإنتاج والقوى العاملة والدخل المتحقق للإقليم. وهذه التأثيرات تخلق حالات جديدة على صعيد التوزيع والاستهلاك أو على صعيد، الإنتاج من حيث إقامة صناعات جديدة (New industries) أو التوسع في الصناعات القائمة من خلال التوسع في الطاقة الإنتاجية مما يجعل الصناعات تنمو وتزدهر قطاعيا ومكانيا ·

ثالثا: تطوير الأنشطة الخدمية والاقتصادية الأخرى في الإقليم.

حيث ان الاستثمار الصناعي يرافقه أيضا استثمارات في تلك الأنشطة من اجل تطويرها بما يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية، لذلك فإن هذه الاستثمارات والتأثيرات المضاعفة للتنمية الصناعية سوف تسهم بشكل كبير في تطوير الأنشطة الخدمية والاقتصادية الأخرى في الإقليم.

رابعا: تساهم التنمية الصناعية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للإقليم. لأن أسعار المنتجات الصناعية تكون أكثر استقرارا في الأسواق من أسعار المنتجات الأخرى لاسيما المواد الخام الأولية. لذلك فان الدول التي تتمتع بقاعدة صناعية متطورة هي الأكثر استقرار من الناحية الاقتصادية والسياسية. أي أن الدول التي تعتمد على المواد الخام تعاني من حالة عدم الاستقرار في الدخل المتحقق بسبب عدم استقرار أسعار المواد الأولية، على العكس من الدول الصناعية التي تعتمد على التصنيع في صادراتها فإنها أكثر استقرارا.[١٢]

خامسا: للأنشطة الصناعية تأثير كبير في تنوع استعمالات الأرض في الإقليم مع توسع العمران وتطوير الأحياء السكنية، لأن إنشاء المشاريع الصناعية ضمن هذه المناطق يصاحبه أيضا إنشاء مجمعات سكنية تتوافر فيها كافة الخدمات اللازمة المتمثلة بالخدمات الصحية التعليمية، النقل، الاتصالات، الخدمات المصرفية، الكهرباء، من اجل توفير السكن الملائم للعاملين في المشاريع الصناعية والأنشطة الخدمية الأخرى (١٣).

٤- التجارب التنموية في مجال تحقيق التنمية الصناعية لدول مختارة.

يشكل تحقيق التنمية الصناعية هدفا تسعى اليه جميع الدول، وخاصة الدول المتخلفة صناعيا سعيا منها للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية. لذا تم التركيز على مناقشة تجارب بعض الدول الأسيوية، لاسيما (ماليزيا وكوريا الجنوبية) باعتبارهما من الدول التي كانت تصنف من الدول النامية والمتخلفة صناعيا، إلا أنها حققتا التنمية خلال مراحل سريعة وفي وقت قصير، لذلك تم التركيز على تجارب التنمية الصناعية في مثل هذه الدول للاستفادة منها في صياغة توجهات تحقيق التنمية المكانية على مستوى القطر عموما ومحافظة الانبار على وجه التحديد، فيما لو تم وضع إستراتيجيات تنموية مستقبلية ملائمة لتحقيق التنمية المكانية، وقبل الحديث عن هذه التجارب سوف يتم إجراء مقارنة بين دولة (ماليزيا وكوريا الجنوبية) من جهة وبين العراق من جهة ثانية من حيث الإمكانيات التنموية وفقا للحقائق الآتية. (١٤)

أولا: من حيث المساحة والحدود:

تبلغ مساحة ماليزيا (٢٣٩,٧٤٤ كم ٢)، بينما تبلغ مساحة كوريا الجنوبية (٩٨,٨٥٩ كم ٢)، في حين تبلغ مساحة العراق (٤٣٤,٣٢٠) كم ٢ (١٥)، مما يعني ذلك إن مساحة العراق تشكل ضعف مساحة ماليزيا، وتتجاوز أربعة أضعاف مساحة كوريا الجنوبية. هذا من جانب المساحة أما فيما يتعلق بالحدود، فيحد ماليزيا ثلاث دول، اما كوريا الجنوبية فتجدها دولة واحدة. في حين نجد العراق تحده ست دول بالإضافة إلى موقعه على الخليج العربي ومن خلال تلك المؤشرات يتضح بان العراق يمتلك إمكانيات لتحقيق التنمية الصناعية أكبر من ماليزيا وكوريا الجنوبية، سواء من حيث المساحة والتي تعني امتلاك إمكانيات تنموية أكبر سواء كان موارد معدنية أو زراعية، أو من حيث الحدود التي تنشط العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول الجوار، وهذا يعني أن العراق مؤهل لتحقيق التنمية الصناعية كما حصل في ماليزيا وكوريا الجنوبية. فيما لو توفرت الإرادة الحقيقية والاستغلال السياسي والاقتصادي.

ثالثا: الإمكانيات التنموية الزراعية:

تنتج ماليزيا (المطاط، الزيوت، الأخشاب، الكاكاو، التوابل والأرز)، بينما أهم منتجات كوريا الجنوبية هي (الرز، القمح، الشعير، التبغ والخضراوات). أما الإمكانيات التنموية المتاحة للعراق، فانه يمتلك مساحة صالحة للزراعة تبلغ (٤٨) مليون دونم، ومنتجات زراعية أهمها (الحبوب بأنواعها، الخضراوات والفاكهة وأبرزها النخيل، بالإضافة الى الثروة الحيوانية) وهو ما يعني ان العراق يمتلك أيضا إمكانيات للإنتاج الزراعي تؤهله لتحقيق تنمية زراعية فيما لو تم استثمارها بهذا الاتجاه. ثالثا: تستورد ماليزيا (المكائن، معدات النقل، المواد الكيمياوية، السلع المصنعة، المواد الغذائية والنفط)، في حين تستورد كوريا الجنوبية (النفط، الحديد، الأخشاب، المواد الغذائية، المواد الكيمياوية والمعادن)، بينما يمتلك العراق ثروات معدنية متنوعة أهمها (الغاز الطبيعي، الكبريت، الفوسفات، وثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، فضلا عن المعادن الأخرى)، وفي الوقت نفسه يستورد العراق اغلب احتياجاته من المواد المصنعة من دول عديدة. ومن خلال ما تقدم يتضح ان الدول الأسيوية (ماليزيا وكوريا الجنوبية) على الرغم من مواردها المحدودة حققت معدلات تنموية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما سنبين ذلك، بالمقابل تخلف العراق تنمويا على الرغم من الإمكانيات التنموية الكبيرة التي يمتلكها. لذلك، يمكن استعراض وبإيجاز وافي تجربتي تحقيق التنمية الصناعية في ماليزيا وكوريا الجنوبية على النحو الاتي: -

٤ - تجربة التصنيع في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول الأسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثلت اليابان النموذج التصنيعي الذي اخذ عنه الماليزيون أصالة القيم وكيفية إعداد الخطط، حتى كان لسان حالها (اليابان – قداوتنا)، وشيئا فشيئا طورت ماليزيا صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة. أي أن تجربة التصنيع في ماليزيا قد مرت بمراحل عديدة تتمثل بالآتي:[١٦]

١- مرحلة الصناعات الإحلال الواردات:

بدأت هذه المرحلة في بداية التجربة التنموية خلال الستينيات من القرن الماضي، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع

المستوردة كالصناعات (الغذائية، مواد البناء، التبغ، الطباعة، البلاستيك، والكيميائيات)، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في عام ١٩٦٨لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

٢- مرحلة الصناعات التصديرية:

بدأت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الالكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعا للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية. وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري، اذ تحولت سياسة التصنيع من سياسة احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الالكترونية والنسيج، بالإضافة إلى التركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط. وفي عام ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.

٣- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:

بدأت هذه المرحلة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارات الماليزية الوطنية (بروتون)، كذلك التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على الصناعات الالكترونية والنسيج التي أصبحت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث تستوعب (٤٠%) من الأيدي العاملة في ماليزيا. وشهدت هذه المرحلة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.

٤- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة:

بدأت هذه المرحلة في التسعينات من القرن الماضي، اذ بدأت الدولة في تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة رأس المال، وتستخدم قوى عاملة ماهرة وتحقق القيمة المضافة العالية، وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية. ومن خلال اعتماد هذه المراحل في تحقيق التنمية الصناعية في ماليزيا، فقد حققت تجربة

التصنيع في ماليزيا نجاحا كبيرا يمكن الاستدلال عليه بإيجاز من خلال المؤشرات التنموية الاتية [١٧]:

١- تعتبر ماليزيا دولة ذات دخل متوسط، حولت اقتصادها من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، رصد أهم (٣٠) دولة مصدرة للتقنية العالمية، فكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة [١٨].

٢- ارتفاع متوسط دخل الفرد من (٥,١٥٣) ألف دولار في عام ١٩٨٨، وصل إلى (١٣,٦٥٣) ألف دولار عام ٢٠٠١، وبمتوسط نمو (٩،٧ %) (١٩).

٣- حققت ماليزيا مستويات عالية من رأس المال الثابت، إذ بلغ (٤٩٤،١٢١) مليار دولار في عام ١٩٩٧.

٤- انخفاض نسبة الفقر في ماليزيا إلى مستويات قياسية حيث انخفضت من (٥٢%) لعام ١٩٧٠ إلى (٥.٥ %) لعام ١٩٩٨.

٥- انخفاض نسبة البطالة لتصل إلى (٣.٥%) فقط لعام ٢٠٠٠. لقد أسهمت عوامل عديدة ساعدت ماليزيا في نجاح عملية تنفيذ مراحل تحقيق التنمية الصناعية فيها والتي: يمكن إيجازها بالآتي:[٢٠]

أولا: استقرار السياسات الاقتصادية:

واحد من الأسباب الرئيسة للنجاح في ماليزيا هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية بأسلوب سليم، فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مؤاتية لنمو المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية. كما أن الدولة لعبت دورا مهما في التخصيص الكفوء للموارد المتاحة، حيث انها توجهت نحو الاستخدامات والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، وقد استخدمت مزيجا من آليات اقتصاد السوق والتدخل الحكومي عند اتخاذ قرارات متعلقة بنوع السياسة التجارية أو المالية المستهدفة.

ثانيا: المشاركة في التنمية:

لم يكتف الذين أسندت إليهم إدارة البلاد بتأييد الصفوة الاقتصادية ورجال الأعمال، بل عملوا الى الحصول على التأييد الشعبي، من اجل أن يكون هناك تفهم وتعاون وتأييد من الطبقات المتوسطة والفقيرة للمجتمع، وتكون لديهم شعور بالاستفادة الحقيقية من عملية

النمو الاقتصادي والسياسات المعلنة في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس في تضافر الجهود للخروج من الكبوة.

ثالثا: الإدارة الجيدة:

عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لأنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وبصفة عامة يمكن وصف الخدمة المدنية الماليزية بأنها تقوم على أساس ديواني مرتب وأهداف واضحة، وفي نفس الوقت تتمتع بدعم سياسي قوي، الأمر الذي يجعلها في خدمة المصالح الوطنية.

رابعا: الاتجاه شرقا:

أعلنت ماليزيا النظر شرقا في عام ١٩٨١، وامتد العمل بها إلى عام ١٩٩١، وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية في المواقف الايجابية، مثل، أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز بالإضافة إلى سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة.

خامسا: الإجراءات التشجيعية والحوافز التي قدمتها الحكومة الماليزية خلال مختلف مراحل تحقيق التنمية الصناعية والتي تتمثل بالآتي: [٢١]

١- في عام ١٩٨٥ تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لمدة (٢ – ٥) سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات (كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر).

٢- في عام ١٩٦٨ تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال حيث شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين (٢ - ١٠) سنوات.

٣- في السبعينيات من القرن الماضي، تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير.. وتضمن ذلك إنشاء (١٠) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج، وشملت خدمات البنية الأساسية المدعومة، وتسريع الإجراءات الجمركية، والإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب، والإعفاءات للمناطق الحرة من قوانين الملكية.

٤- في عام ١٩٨٦، تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات، والتي تتضمن زيادة في نسبة حصص الأجانب والإعفاءات والحوافز الضريبية.

٥- في عام ١٩٩٠، استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار قياسا بالمكون التقني والقيمة المضافة. كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد والتنسيق والإدارة.

٦- في عام ١٩٩١، تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز، وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية.

٧- في عام ١٩٩٥، بدأ التقليل من منح الحوافز للمشاريع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسه بمقدار الاستثمار.

٤- تجربة التصنيع في كوريا الجنوبية:

يبلغ عدد سكان دولة كوريا الجنوبية (٤٥) مليون نسمة، وكانت قبل تحقيق التنمية الصناعية دولة فقيرة لا تحمل أي مقومات النجاح وتحقيق التنمية الصناعية، وخلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي عانى الاقتصاد الكوري من ضعف شديد مع فقر شديد في الموارد الطبيعية ولم يكن التصدير يشكل سوى (٣%) من الناتج القومي، وشكلت المساعدات الدولية (١٠ %) من الدخل القومي، كما تم تصنيف كوريا الجنوبية بأنها ثالث أفقر دولة اسيوية مع عدم وجود أي أمال في النمو. لكن في الوقت الحاضر أصبح اقتصاد كوريا الجنوبية أسرع اقتصاديات العالم نموا ورقم واحد في صناعات البتروكيمياويات والسفن وإدارة الموانئ، بالإضافة إلى تفوقها في صناعة السيارات لاسيما بعد الإصلاحات الجذرية التي نفذتها الحكومة الكورية، والتي مكنتها من الانطلاق بالسرعة المطلوبة للمنافسة مع الاقتصاد العالمي لتصبح من أفضل الاقتصاديات النامية في العالم. [٢٢] لقد مرت تجربة التصنيع في كوريا الجنوبية بمراحل زمنية عديدة تمثلت بالآتي. [٢٣]

اولا: - المرحلة الأولى (١٩٥٣ - ١٩٦٥) إعادة هيكلة الاقتصاد (سياسة إحلال الواردات):

تبنت كوريا الجنوبية خلال هذه المرحلة نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس والنسيج، صناعة الأحذية والجلود، الصناعات الغذائية والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة كالأسمنت والاسمدة)، وركزت على الصناعات كثيفة العمالة

لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل. وخلال هذه المرحلة تم تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (١٩٦٢ - ١٩٦٦) والتي كان هدفها إحراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم. وبانتهاج سياسة إحلال الواردات شجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيمياوية الضرورية مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الاسمنت، صناعة البتروكيمياويات وتكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات. وخاصة المجمعات الصناعية للاستثمار في هذه الصناعات، لأنها تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. لقد نجحت سياسة إحلال الواردات خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)، وذلك بسبب توفر العاملة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي. لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل كمرحلة اولى لسياسة التصنيع فيها، ووصول السوق المحلي الى درجة الإشباع، لذلك ومن خلال هذه السياسة وضع الاقتصاد الكوري بنجاح الأساس للتصنيع.

ثانيا: المرحلة الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٢) سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير:

تحولت سياسة الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٧١)، إذ ركزت الحكومة خلال هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وتم اصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية. وتطبيق حوافر ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير. نتج عنها تبني استراتيجية التوجه للخارج ، والمساهمة في تسريع عملية التصنيع، وأن إتباع هذه الإستراتيجية في ذلك الوقت كان مناسبا وذلك بسبب قلة المصادر الطبيعية في كوريا الجنوبية، وانخفاض نسبة الادخار وصغر السوق المحلي لهذا شجعت هذه الإستراتيجية النمو الاقتصادي اعتمادا على صناعات التصدير كثيفة العمل التي يمكن لكوريا أن تتمنع فيها بميزة نسبية مثل (المنسوجات ، الأحذية ، السلع الغذائية والخشب)، التي كانت ذات قدرة تنافسية عالمية ، بسبب تكاليف العمل الرخيصة وكانت قادرة على استيعاب الموارد البشرية المعطلة. لقد لعبت المبادرات الحكومية دورا مهما في هذه العلمية فشجعت تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الادخار المحلي ومكنت من تحقيق نمو سريع في الصادرات وزيادات متتالية في الدخل نجحت هذه الإستراتيجية في زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في مجمل الصادرات، كما ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. لقد حققت كوريا الجنوبية نجاحات كبيرة خلال خطتي التنمية الاقتصادية الأولى

والثانية، ونما قطاع الصناعة بنسبة (١٥%) خلال خطة التنمية الأولى (١٩٦٢ - ١٩٦٦) وبنسبة (٢١%) خلال خطة التنمية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٧١). كما نمت نسب الادخار المحلي وتوسعت الصادرات بشكل ملحوظ.

ثالثا: - المرحلة الثالثة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيمياويات:

في أوائل السبعينات من القرن الماضي، واجهت كوريا الجنوبية مناخا جديدا من الحماية، التي انتشرت بسرعة وتزامنت مع الكساد العالمي الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام ١٩٧٣. وقد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الاستراتيجي. لذلك نتج عن تلك الظروف الاقتصادية إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيمياوية، مثل بناء السفن، صناعة الحديد والفولاذ، صناعة السيارات والمكائن والصناعات البتروكيمياوية، في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيمياوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية.

رابعا: المرحلة الرابعة (١٩٨٠ - ١٩٩٦) إعادة هيكلة الصناعة والتحول الى النظام المفتوح:

كانت السياسة الصناعية التي ميزت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة. وخلال هذه المرحلة، بدأت الحكومة بتشكيلة واسعة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق والمرتبطة مع برنامج استقرار الأسعار. فقد تحولت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر. وعجلت بتحرير الاستيراد، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة وأزيلت في النهاية وفقا لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية. لذلك فقد ساعدت هذه الإجراءات الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعيد زخمه المفقود في أواخر الثمانينات. فقد أحرزت كوريا الجنوبية نموا حقيقيا بمعدل (٢.٩%) سنويا بين الأعوام (١٩٨٢-١٩٨٥)و(١٢,٥%) بين عامي(١٩٨٦- ١٩٨٨) وخلال المدة من(١٩٩٣ - ١٩٩٩)، تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من (٧،٧١%) في عام ١٩٩٣ ، إلى (٧٧%) لعام ١٩٩٩ ، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من (٣،٢٨ %) لعام ١٩٩٣ إلى (٢٣ %) لعام ١٩٩٩. لقد حققت كوريا الجنوبية قفزات تنموية سريعة ونوعية ارتبط هذا التطور باعتماد اجراءات عديدة اعتمدتها في طريقها نحو تحقيق التنمية

الصناعية خلال مختلف المراحل الزمنية التي مرت بها التجربة الكورية، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يأتي: [٢٤]

١-إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية.

٢- الدعم الموجه للقطاع الصناعي وتهيئة المناخ للتصدير.

٣- اعتماد النمو الاقتصادي الكوري الجنوبي في بداية عملية التنمية على الصناعات الخفيفة ذات. الكثافة العمالية كصناعة النسيج على وجه التحديد.

٤- تغيير الصناعات الخفيفة بصورة منتظمة لتحل محلها الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية التي تمثل أكثر من نصف إجمالي الانتاج الصناعي

٥- التركيز على الصناعات الأساسية، كصناعة الاسمنت، الأسمدة الكيمياوية، والأطعمة، ويمكن ان نبين أبرز تلك الصناعات على النحو الآتي :-[٢٥]

أ - صناعة الحديد: في عام ١٩٨٩ كانت كوريا الجنوبية تحتل المركز العاشر في انتاج الحديد وتساهم بـ (٣،٢ %) من الإنتاج العالمي.

ب – الالكترونيات: تحتل المركز السادس على مستوى العالم في صناعة الالكترونيات.

ج - صناعة السفن: خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي أصبحت كوريا الجنوبية منتج بارز في صناعة السفن بأنواعها المختلفة.

د - صناعة السيارات وقطع الغيار: كانت صناعة السيارات واحدة من أكبر الصناعات الأساسية في كوريا الجنوبية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وكذلك كانت أكبر صناعة تصديرية في ذلك الوقت. وزادت طاقة صناعة السيارات أكثر من خمسة أضعاف منذ عام ١٩٨٤، حيث تجاوزت أكثر من (١٠٠٠٠٠٠وحدة) في عام ١٩٨٨. كما ان حجم الاستثمارات في صناعة السيارات والأجزاء المكونة لها يقدر بأكثر من (٣) بليون دولار في عام ١٩٨٩

ر - صناعة الأسلحة: تعتبر كوريا الجنوبية منتج مهم للأسلحة وذلك للاستخدام المحلي وللتصدير أيضا، حيث قدر حجم الصادرات بحوالي (٩٧٥) مليون دولار في عام ١٩٨٢.

و - صناعة المنسوجات وصناعة الأحذية: ان المنسوجات والمنتجات الجلدية تمثل حوالي (٢٤%) من إنتاج كوريا الجنوبية، وخلال الثمانينات من القرن الماضي بلغت الصادرات من المنسوجات (٩،١١) بليون دولار، وفي عام ١٩٨٩ بلغت صادرات المنسوجات حوالي

(١٥,٣٤٠) بليون دولار، وتوسعت أيضا صناعة الأحذية، حيث بلغت عام ١٩٨٨ (٣.٨) بليون دولار.

هـ - المواد الكيمياوية: بدأ إنتاج الصناعات الكيمياوية في السبعينات من القرن الماضي رغم اعتمادها على استيراد المواد الأولية، إلا أنها ساهمت في إنتاج السلع الوسيطة التي تدخل في انتاج النسيج كالمطاط الصناعي والأحذية المطاطية ومصانع الطلاء واستطاعت أن تجعل كوريا الجنوبية مكتفية ذاتيا في إنتاج المخصبات.

٦ - خلال المدة ١٩٦٢ - ١٩٧٢ بدأت كوريا تخطو خطوات حثيثة على طريق التنمية والتحول إلى النمط الصناعي التصديري. كما منعت كوريا الاستيراد إلا في حالة الآلات المستخدمة في عمليات التصنيع واتجهت كوريا إلى خطوة طموحة باستخدام الشركات الكبرى لتنشا مصانع لها في المدن الكورية، لتعود منتجاتها الى صالح تلك الشركات فتستفيد من هذه التجربة وتكتسب الخبرة [٢٥].

٧- الاهتمام بتطوير التكنولوجيا، من خلال تأسيس مجلس الرئاسة الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا في ابريل ١٩٩٩، لإجراء التنسيق الكلي والخطط الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وتوسيع دائرة العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالاستثمار ووضع الأولوية لبرامج الأبحاث والتنمية [٢٦]. وعلى الرغم من الانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد الكوري لاسيما خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بسبب ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي، وكذلك بسبب اعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة وكان نتيجة لذلك زيادة الدين الخارجي الذي وصل إلى (٢٥) مليار دولار في عام ١٩٨٠، أي حوالي (٤٥%) من الناتج المحلي، بالإضافة إلى الانهيارات التي شهدتها اقتصاديات دمور آسيا عام ١٩٩٨، والتي أدت إلى تراجع مستوى التجارة الخارجية. إلا أن تجربة التصنيع في كوريا الجنوبية استمرت نحو النجاح بمؤشرات تنموية ايجابية تتضح من خلال الحقائق الآتية :[٢٧]

١-ارتفاع مؤشر الدخل القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية ليصل إلى (٦.٣) بليون دولار لعام ٢٠٠٥، بعد إن كان لا يتجاوز (٣،٢) بليون دولار عام ١٩٦٢. كما وصل متوسط دخل الفرد السنوي إلى (١٠,٠٧٦) ألف دولار، بعد أن كان لا يتجاوز (١٠٠) دولار فقط قبل ٢٥ عاما.

٢- أصبحت كوريا الجنوبية العضو التاسع والعشرين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٦.

٣- نمو الصادرات الكورية في التجارة من (٥،١٧) مليار عام ١٩٨٠، إلى (٦٥) مليار عام ١٩٩٠، ومن ثم إلى (٨،١٩٣ و٢٥٤) مليار دولار عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي.

٤- حدوث تحولات هائلة في التنمية الصناعية لكوريا، إذ تنوعت الصناعات الرئيسة لتشمل صناعة السيارات، البتروكيمياويات، الالكترونيات، صناعة السفن النسيج، بالإضافة إلى منتجات الصلب.

٥- ارتفاع معدل النمو في الناتج السنوي الإجمالي من (٤.٣) لعام ٢٠٠٥ إلى (٥ %) في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي (٧٩١.٣) مليار دولار لعام ٢٠٠٥، ووصل إلى (٨٨٧,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٦.

٦ - ان النمو الاقتصادي المكثف جعل كوريا تقفز إلى المرتبة الثانية عشر لأكبر اقتصاد وشريك تجاري على مستوى العالم، وكان هذه النمو مدفوعا بمعدلات من الادخار والاستثمار والتعليم المكثف الذي ساهم في زيادة معدل الملتحقين بالجامعات، مع ارتفاع الصادرات والناتج القومي.

٧- احتلال كوريا الجنوبية المرتبة الأولى عالميا في صناعة السفن والبتروكيمياويات والخامسة في صناعة السيارات وصناعة الحديد والصلب، وترتيبها الرابع على مستوى دول العالم في احتياطي العملات الأجنبية.

٨- ساهم نجاح عملية التصنيع في كوريا إلى رفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى (٢٠) ألف دولار. ومن خلال مناقشة خصائص تجربتي التصنيع في ماليزيا وكوريا الجنوبية فانه يمكن أن نبين اهم الاستنتاجات العامة حول هاتين التجربتين على النحو الآتي: - (٢٨) على الرغم من محدودية مواردهما إلا أنهما حققنا معدلات نمو اقتصادية عالية.

١-على الرغم من حداثة تجاربهما إلا أنهما حققنا نقلات نوعية وأصبحتا ينافسان الدول في الإنتاج.

٢- للحكومات الوطنية دور من خلال تسخير ما لديها من موارد وإمكانيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- الحرية ورعاية الإبداع والسماح للجميع باتخاذ القرارات سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر.

٤- بدأت تجاربهما التنموية بدايات بسيطة ومن ثم أخذتا التطور والتقدم شيئا فشيئا، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى من اجل تسخيرها لتحقيق التنمية بشكل يواكب التطورات العالمية.

المصادر والهوامش:

(١) السعدي، سعدي محمد صالح، الديمقراطية والتنمية والهوة الانمائية، الطريق للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٧ ص ١٢.

(٢) خيرة، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٢

(٣) غنيمي، زين الدين عبد المقصود، الجغرافي المعاصر والتنمية (الحقيقة الغائبة)، رسائل جغرافية (٣٣١)، ص ١٠، نشرت على الموقع الالكتروني http://www.4geography.com/vb/showthread

(٤) السماك، محمد أزهر سعيد، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٦٣.

(٥) الحديثي، حسن محمود علي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي - اتحاد الجغرافيين العرب، العددين الثاني والثالث، تموز، ١٩٩٥، ص ٢٤٩ – ٢٥١.

(6) B Higglins, Economic Development, costble company Ltd, London 1959, p. 338

(٧) سماره، احسان هاني وآخرون، التخلف والتنمية ، المعهد القومي للتخطيط ، تشرين الثاني ١٩٨٦ ، ص ١٧٩-١٨٠

(٨) الحديثي، حسن محمود علي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مصدر سابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٩) الدين، عمر محي، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص ٢٩٧.

(١٠) الاشعب، خالص، اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة، بيت الحكمة، جامعة بغداد ،١٩٨٩، ص ٢١٦.

(١١) حمادي، عباس عبيد، النمو الصناعي والاتجاهات المكانية للمواقع الصناعية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية القائد للتربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد (٣)، ٢٠٠٢، ص ٣٤٠.

(12) MURRAYD BRYCE Industrial development AGide For Accelerating Economic (12) .Growth. Mc Graw Hill company. INC, new york. 1960 P.4

(١٣) المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، اطروحة دكتوراه (غ م)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، ٢٠٠٦، ص ٣٧.

(١٤) الميـاح، علـى محمد، العـراق ودول جنـوب شـرق اسـيا، مجلـة الحكمـة، العـدد (١١)، بغـداد، ١٩٩٩، ص ٤٨ ـ ٤٩

(١٥) جمهوريـة العـراق - وزارة التخطـيط - الجهـاز المركـزي للإحصـاء، المجموعـة الاحصـائية السـنوية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩). ص

(١٦) القـادر، عبـد الماجـد عبـد، نظريـة الأوز الطـائر (**)، نشـرت علـى الموقـع الالكترونـي. http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=22119

(١٧) العبيد، سعد بن محمد، التجربة الماليزية، نشرت على الموقع الالكتروني.

http://epsfiles.imamu.edu.sa/ar/documents

(١٨) محمد، حـاكم محسـن، مؤشـرات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دول النمـور الأسـيوية (ماليزيـا وكوريـا الجنوبيـة نموذجـا مـع الإشـارة إلـى العـراق)، مركـز انمـاء للبحـوث والدراسـات، نشـرت علـى الموقـع الالكتروني، id=36&http://enmaacenter.org/news.php?action=view

(١٩) محمد، حاكم محسن، المصدر نفسه، ص

(٢٠) العبيد، سعد بن محمد، التجربة الماليزية، مصدر سابق

(٢١) المعهد العربي للتخطيط - الكويت ٢٠٠٥، التجارب الدولية، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نشرت على الموقع الالكتروني http://www.arab-api.org/course22/c224.htm

(٢٢) الشـبكة الكوريـة بالعربيـة - قسـم القضـايا - بدايـة الحلـم الـرقم ((٣)) وامكانيـات الإنسـان، كوريـا الجنوبيـة، اسـطورة النشـأة وعجـزة التنميـة الاقتصـادية، ص٢، منشـورة علـى الموقـع الالكترونـي - http | Arabic. Korea. net

(٢٣) التنميـة الاقتصـادية واقتصـاد السـوق لـدول الشـرق الأوسـط وأفريقيـا (٢٠٠٥)، الوكالـة الكوريـة للتعـاون الـدولي، بالتعـاون مـع معهـد اسـتراتيجية التنميـة، ترجمـة سـمير زهيـر الصـوص، قسـم السياسـات والتحليـل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، قلقيلية ٠ ٢٠٠٦.

ص٤٢- ٥٢، نشرت على الموقع الالكتروني،-http://www.myqalqilia.com/south-korea

experience-in-economic-development.pdf

(٢٤) التنميـة الاقتصـادية واقتصـاد السـوق لـدول الشـرق الأوسـط وأفريقيـا (٢٠٠٥)، المصـدر نفسـه ص ٢٥.

(٢٥) الشبكة الكورية بالعربية - قسم قضايا مصدر سابق، ص٣

(٢٦) المصدر نفسه، ص٢

(٢٧) التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وافريقيا (٢٠٠٥)، الوكالة الكورية للتعاون الدولي، بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢٨) محمد ، حاكم محسن ، مصدر سابق .

(*) تتمثل سياستها في تركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات - القطاعات القائدة - أو الصناعات القائدة، وتشترط هذه الاستراتيجية أن يكون للقطاعات المختارة (القائدة) من قوة الروابط الامامية والخلفية ما يمكنها من امداد القطاعات الأخرى باحتياجاتها، وهنا تبرز اهمية علاقات التشابك بين القطاعات باعتبارها الوسيلة الاساسية التي يمكن عن طريقها تحديد هذه القطاعات.

(**) هذه النظرية تمثل التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا بأسراب الأوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب دولة اليابان باعتبارها القائدة ويليها السرب الأول الذي يضم (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ثم السرب الثاني ويشمل (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا)، أما السرب الثالث فيضم (كمبوديا وفيتنام).. وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة.